

عصمة الأنبياء في القرآن الكريم

(65) فكونه أُسوة حسنة في جميع المجالات لا يتفق إلاّ مع عصمته المطلقة، بخلاف من يكون أُسوة في مجال دون مجال، وعلى ذلك فهو مصون من الخلاف والعصيان والخطأ والزلل. وإن شئت قلت: لو صدر عن النبي عصيان وخلاف فمن جانب يجب علينا طاعته واقتفاؤه واتباعه، وبما أنّ الصادر منه أمر منكر يحرم الاقتداء به واتباعه وتجب المخالفة، فعندئذ يلزم الأمر بالمتناقضين، والقول بأنّه يجب اتّباعه في خصوص ما ثبت كونه موافقاً للشرع أو لم تعلم مخالفته له، خلاف إطلاق الآيات الآمرة بالاتباع على وجه الإطلاق من غير فرق بين فعل دون فعل، ووقت دون وقت. وهذا المورد من الموارد التي يستكشف بإطلاق الحكم حال الموضوع وسعته وإنّه مطابق للشرع، وكم له من مورد في الأحكام الفقهية. (1) الآية الخامسة إنّ الله سبحانه يحكي عن الشيطان الطريد بأنّه قال: (فَبِعِزَّتِكَ لَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ* إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْأُمُخِلَصِينَ). (2) ويقول أيضاً: (وَلَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ* إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْأُمُخِلَصِينَ). (3) _____ 1 . وقد عنونه الأصوليون في أبحاث العام والخاص فيستكشفون عن إطلاق الحكم سعة الموضوع كما في مثل قوله: "لعن الله بني أُمية قاطبة" فيستدل بإطلاقه على سعته وعدم وجود موطن فيهم، وإلاّ لما صح الحكم بالإطلاق. 2 . ص: 83 - 84. 3 . الحجر: 39 - 40.